

اثر المؤشرات المالية في احتياطات البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2023)

The impact of financial indicators on the reserves of the Central Bank of Iraq for the period (2004-2023)

الباحثة: علياء شهاب حواس

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت

Researcher: Alya shihab Hawas

College of Administration and Economics / University Of Tikrit

AS230114pad@st.tu.edu.iq

07710660183

أ.د. خلف محمد حمد

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت

Prof. Dr Khalaf mohammad hamad

College of Administration and Economics / University Of Tikrit

khalafaljuboori@tu.edu.iq

07703055003

تاريخ قبول البحث: 2025 / 6 / 23

تاريخ استلام البحث: 2025 / 5 / 1

المستخلص

تؤدي البنوك المركزية دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلدان بصورة عامة والاستقرار المالي بصورة خاصة وتساهم المؤشرات المالية في تحقيق الاستقرار والنمو المستدام والمحافظة على استقرار وتحسين سعر الصرف وتفهمها لطبيعة المهام والوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في النشاط الاقتصادي نظراً لما تمتلكه هذه البنوك من صلاحية وامكانية تساعد في تحقيق اهداف السياسة النقدية والتأثير في المتغيرات المالية .

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتفسير العلاقة بين عدد من المؤشرات المالية (حجم التداول - حجم السوق) وقياس مدى تأثيرها على الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي اذ تؤدي المؤشرات المالية دوراً مهماً و اساسياً في التأثير على احتياطات الاجنبية للبنك المركزي العراقي وتأثيرها في مستوى احتياطات البنك المركزي العراقي خلال مدة زمنية محددة (2004_ 2023) وقد تم استخدام المنهج الوصفي ، اما الجانب التطبيقي تم استخدام الاسلوب التحليلي لتحديد متغيرات الدراسة المعتمدة حجم التداول وحجم السوق بالمتغير التابع الاحتياطات الدولية بهدف استخلاص علاقة الاثر والارتباط بين تلك المتغيرات باستخدام برنامج 12 Eviews أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة معنوية لحجم التداول وحجم السوق في احتياطات البنك المركزي العراقي. ينبغي على البنك المركزي وضع اليات جديدة الهدف منها تلبية احتياجات السياسة النقدية في اقتصاد السوق من خلال ضبط كمية السيولة العامة للتأثير على مضاعف الائتمان، وضع الاستراتيجيات للمحافظة على قيمة هذه الاحتياطات عند مستوياتها المستهدفة، مع الأخذ بالاعتبار العلاقة التي تربطها بالمؤشرات المالية وقياس مدى تأثيرها على الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي.

Abstract

Central banks play a major role in achieving economic stability for countries in general and financial stability in particular. Financial indicators contribute to achieving stability and sustainable growth, maintaining stability and improving the exchange rate, and their understanding of the nature of the tasks and functions that central banks perform in economic activity, given the authority and capabilities these banks possess. It helps them achieve monetary policy objectives and influence financial variables.

This research aims to analyze and interpret the relationship between a number of financial indicators (trading volume – market size) and measure the extent of their impact on the foreign reserves of the Central Bank of Iraq, as financial indicators play an important and fundamental role in influencing the foreign reserves of the Central Bank of Iraq and their impact on the level of the reserves of the Central Bank of Iraq. During a specific period of time (2004-2023), the descriptive approach was used. As for the applied aspect, the analytical method was used to determine the variables of the approved study, trading volume and market volume, with the dependent variable, international reserves, with the aim of extracting the impact and correlation relationship between those variables using the 12 Eviews program. The results of the study showed a significant effect of trading volume and market volume on the reserves of the Central Bank of Iraq. The Central Bank should develop new mechanisms aimed at meeting the needs of monetary policy in a market economy by controlling the amount of public liquidity to influence the credit multiplier, and develop strategies to maintain the value of these reserves at their target levels, taking into account the relationship they have with financial indicators and measuring the extent of their impact on reserves. Foreign Affairs of the Central Bank of Iraq

المبحث الأول: منهجية البحث

المقدمة

تؤدي البنوك المركزية دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلدان بصورة عامة والاستقرار المالي بصورة خاصة ، لذا يعد هذا موضوع من المواضيع المهمة ويرجع السبب في اهمية هذا الموضوع الى الدور الذي تساهم به المؤشرات المالية في تحقيق الاستقرار والنمو المستدام والمحافظة على استقرار وتحسين سعر الصرف وتفهيمها لطبيعة المهام والوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في النشاط الاقتصادي نظراً لما تمتلكه هذه البنوك من صلاحية وامكانية تساعد في تحقيق اهداف السياسة النقدية والتأثير في المتغيرات المالية .

وللمؤشرات المالية الاثر الواضح على واقع الاحتياطات للبنك المركزي العراقي ، اما بخصوص واقع الاقتصاد العراقي فإن البنك المركزي العراقي يتمتع باستقلاليه وفق القانون الا ان بحكم طبيعة الاقتصاد العراقي فإن هناك سيطرة واضحة من قبل السياسة المالية على قرارات البنك المركزي العراقي مع التطورات الاقتصادية والمالية المتصاعدة.

اولاً: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة الدراسة حول مدى قدرة المؤشرات المالية في التأثير على احتياطات البنك المركزي العراقي من خلال المدة الزمنية (2004-2023) على الرغم من ريعية الاقتصاد العراقي الناتجة عن الاعتماد بشكل كلي على ايرادات النفط التي بدورها تؤدي الى تعرض العراق الى العديد من الصدمات والاضطرابات والانتكاسات التي تؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي في العراق ، واضطرار السلطات النقدية الى التغيير الطارئ للسياسة النقدية او استخدام اليات قد تؤثر سلباً على استقرار الاسعار وقيمة العملة المحلية ، وعلى تحقيق الاهداف التي كان من المرجو تحقيقها من اجل تنمية اقتصاد العراق

ثانياً : أهمية البحث

من خلال هذه الدراسة يمكن التعرف على كيفية تكوين الاحتياطات الدولية في الدول المتقدمة وكذلك النامية ، وكيف تصنف الدول تكوين احتياطاتها الدولية وفق النظام المالي والاقتصادي الذي تثق به ، وما هي الاهداف التي تسعى من وراءها الدول في ادارة تلك الاحتياطات ، اذ تختلف ادارة تلك الاحتياطات الدولية من حيث الاهداف عن تلك الادارة للأموال المتعارف عليها بين الافراد والمنشأة ، وعلاقة الاحتياطات الدولية والمؤشرات المالية ، ومدى انعكاس تلك الادارة للاحتياطات الدولية في كل منهما ومساهمتها في تسهيل العمليات الاقتصادية داخل البلد .

ثالثاً : اهداف البحث

ان الهدف من هذا البحث يتحدد بالتعرف على علاقة المؤشرات المالية (مؤشر التداول حجم السوق) في احتياطات البنك المركزي العراقي وقياس أثر هذه المؤشرات على الاحتياطات خلال مدة البحث

رابعاً : فرضية البحث

انطلق البحث من الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود تأثير (ذو دلالة معنوية لحجم التداول وحجم السوق في احتياطات البنك المركزي العراقي)

خامساً : حدود الدراسة:

1. حدود زمنية: المدة من 2004 الى 2023
2. حدود مكانية: الاقتصاد العراقي

سادساً: منهج البحث

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لبعض المؤشرات المالية واثرها في الاحتياطات الاجنبية في الاقتصاد العراقي ، اما الجانب التطبيقي تم استخدام الاسلوب التحليلي لتحديد متغيرات الدراسة المعتمدة

سابعاً : هيكلية البحث

تضمن البحث ثلاثة مباحث يتضمن الأول منها منهجية البحث ، فيما يتناول المبحث الثاني يتضمن الاطار المفاهيمي للمؤشرات المالية واحتياطات البنك المركزي العراقي والعلاقة بينهما ،اما المبحث الثالث قياس وتحليل واقع المؤشرات المالية في احتياطات البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2023) واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للمؤشرات المالية واحتياطات البنك المركزي العراقي والعلاقة بينهما

اولاً : الاطار النظري للمؤشرات المالية

1. المؤشرات المالية

يمكن تعريف المؤشرات المالية انها علاقة تربط بين رقمين ماليين، تقيس اداء الاعمال والوضع حسب معايير محددة منها (النسبة بين الموجودات المتداولة للشركة والالتزامات او بين الذمم المدينة ودورانها) وان المصدر الاساسي لهذه النسب هو قائمة الدخل والميزانية العمومية للشركة التي تحتوي على جميع التفاصيل المالية وتعمل هذه الشركة على ايجاد نقاط القوة والضعف في الاداء المالي للشركة (GoeI,2014:29)

2. اهمية المؤشرات المالية

ان اغلب الشركات المالية والمحاسبين الماليين يهتمون بالمؤشرات المالية التي يمكن عدها واحدة من ادوات قياس الاداء المالي للشركات خلال مدة زمنية محددة وتلك الاهمية ترجع الى الاسباب التالية: (سليم،2016: 42)

1. تتميز النسب المالية بسهولة الحساب والتطبيق
2. تعد من المقاييس الكمية التي تعطي قرار على الوحدات الداخلية للشركة
3. توفر النسب المالية مؤشرات مهمه واساسية للوقوف على الاداء المالي من دون الحاجة للحصول على بعض التفاصيل المالية

3: انواع المؤشرات المالية

يمكن تصنيف المؤشرات المالية وفق اسس متعددة ومختلفة، فيمكن تصنيفها بحسب مصادر المعلومات التي تكونت منها هذه النسب، او بحسب هدف التحليل، او بحسب طبيعة المشروع وأنشطته الاقتصادية، واهم هذه النسب هي:

1. نسب السيولة: تقيس نسب السيولة قدرة الشركة على سداد التزاماتها القصيرة الاجل التي تستحق الدفع وتلبية الاحتياجات غير المتوقعة للنقد. وعادة ما يهتم المليون والموردون بخاصة بتقييم السيولة، واهم هذه النسب التي يمكن استخدامها لتحديد قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الاجل هي (حجم التداول) (alexander، 2018: 29)

أ. حجم التداول: هي نسبة لقياس السيولة تقيس نسبة الموجودات المتداولة (التي يمكن تحويلها الى نقد في مدى زمني سنة مثلاً) الى الالتزامات المتداولة (التي تتطلب مطلوبات نقدية في مدى زمنية سنة مثلاً) كما يقارن مستوى الموجودات المتداولة المتاحة للوفاء بالالتزامات القصيرة الاجل وبحسب المعادلة الاتية

$$\text{حجم التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}} \times 100$$

الموجودات المتداولة: ويقصد بها مجموعة الفقرات المدينة والممكنة التحول حالاً الى نقد مع الحفاظ بقيمتها أو بفارق بسيط. اضافة الى تحريكها للدورة التشغيلية الاعتيادية وهي تشمل نقد في الصندوق والذمم المدينة وأوراق القبض والمخزون السلعي والاعتمادات المستندية (المؤسسة العامة للتدريب الفني والمهني، 2018: 5)

الالتزامات المتداولة: وتعتبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الموجودات المتداولة تغطية المطلوبات المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل على مقدرة الشركة على مواجهة خطر سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل اي موجودات متداولة (القاضي، 2014: 217)

ثانياً : 1. مفهوم الاحتياطات الاجنبية

تسعى السلطة النقدية باعتبارها المسؤول المباشر عن شؤون النقد والائتمان الى الاحتفاظ بالاحتياطات الاجنبية بما يكفي لتغطية متطلبات المدى القصير وخصوصاً الديون المستخدمة خلال سنة قادمة، وكلما زادت احتياطات البلد زادت ثقة المستثمرين لان ذلك يؤمن امكانية الخروج دون التعرض لخسائر عند تقلب الاوضاع وتعرض النظام المصرفي للضغوط. وتعد ادارة الاحتياطات هي جزء لا يتجزأ من ادوات الاسواق التي تدير سياستها البنوك المركزية ، اذ تؤمن تلك الاحتياطات الموقف ضد الصدمات وتحقق اهداف السياسة النقدية في الاستقرار المالي والسعري ، وتسعى البنوك المركزية الى توسع حجم الموجودات والعملات التي تستثمر فيها وترتكز على عملية الحصول على العوائد ، اما فيما يخص التحولات في تكوين الاحتياطي فنجد ان من اهتمام البنوك المركزية زيادة حجم الموجودات والعملات ضمن احتياطاتها الذي يعد على تماس مباشر لعدة عوامل منها انتعاش الاسواق المالية وارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي ، فضلاً عن الضغط الناجم لتعويض كلفة الحصول على الاحتياطات monetary and economic,2019:104)

2. خصائص الاحتياطات الاجنبية

هناك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الاحتياطات الاجنبية يمكن ادراجها في الاتي (بلفاسم ،3:2008) (شافعي، 2017 :233-234) (الصيفي، 2017 :195-196)

1. تعرف بأنها متاحة لمواجهة العجز الطارئ في موازين المدفوعات اذ يتم اللجوء اليها لمواجهة التغيرات غير المرغوبة التي تشكل عقبات بوجه تنفيذ سياسة الدولة وفق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المخطط لها وتستعمل الاحتياطات لمواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن العلاقات الاقتصادية الخارجية
2. تتسم بالمركزية، وتكون خاضعة لسيطرة ادارة الاحتياطات واستعمالها يكون من جانبه، اي ضمن سلطة الدولة المتمثلة (بالسلطة النقدية)
3. خاضعة لسيطرة السلطة النقدية، فهي تلك الاحتياطات من النقد الاجنبي الموجودة تحت تصرف السلطة النقدية ورقابتها الفعالة، والسلطة النقدية تضم البنك المركزي، و وحدات مؤسسة أخرى مثل مجلس العملة والمؤسسة النقدية المختصة

4. السيولة، ان الاحتياطي السائل هو ذلك الموجود الذي يمكن استخدامه بسرعة في تسوية المدفوعات ويمكن اللجوء اليه حينما تنشأ الحاجة لذلك، وبناء على ذلك فإن الاحتياطات الاجنبية السائلة تشمل كافة الموجودات التي تتمتع بالقبول العام في في الوفاء بالالتزامات، وتتميز بإمكانية سرعة اللجوء اليها أو سرعة تحويلها الى نقد أقل قدر من الخسارة.

3. مفهوم البنك المركزي

تمثل البنوك المركزية اهم الاجزاء التي يتألف منها الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي في اي بلد، والمحور الاساس لتنظيم عمل القطاع المصرفي والمالي لما يمتلكه من دور في الحياة الاقتصادية. كما انها المؤسسة المسؤولة عن الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية. (Rose&Marquis, 2009:355)

يعتبر القطاع المصرفي في الاقتصاديات الحديثة من اهم القطاعات لكونها يذخر المدخرات المحلية والاجنبية ويمول الاستثمار من ثم يعتبر حلقة وصل الاكثر اهمية بين المستثمر ومصادر التمويل، ويشكل اتساع وتشعب أنشطة هذه القطاع أصبح تطوره ومتانة مركزه المالية هي المعيار المهم الذي يحكم من خلاله على سلامة الاقتصاد في أي بلد وقدرته على جذب أكبر قدر ممكن من الاموال المحلية والخارجية.

ثالثاً: العلاقة بين المؤشرات المالية و احتياطات البنك المركزي

تلعب العلاقة بين المتغيرات والاحتياطات الاجنبية دوراً محورياً في استقرار النظام المالي والاقتصادي لأي دولة، والعلاقة بين الاحتياطات الاجنبية والمؤشرات المالية متعددة الابعاد ومتشابكة ولها أهمية في صحة الاقتصاد واستقراره.

اولاً : علاقة احتياطات البنك المركزي في حجم التداول : ان حجم التداول والاحتياطات البنك المركزي

تتأثر بعوامل مختلفة وقد اظهرت الدراسات ان طلب البنوك المركزية على الاحتياطات الاجنبية يتأثر بحوافز المحفظة , تركز السيولة المصرفية بصورة اساسية على قاعدة التوافق بين هيكل استحقاق المطلوبات وهيكل استحقاق الموجودات بما يكفل حدوث ضغوط تمويلية أو مستقبلية وتتميز المصارف

التجارية العراقية عن باقي المؤسسات غير المالية عن طريق الموازنة بين الاحتياطات المالية ذات الاجل القصير والمتوسط وسياسة توظيف الموجودات المختلفة للمصارف ، ويتوقف هذا على قابلية انسجام مصادر واستخدامات الاموال وكيفية توزيعها توزيعاً امثل في اقل وقت ممكن ، فضلاً عن أن نسب السيولة تقيس مدى كفاية رأس المال المحتفظ فيه من قبل المصارف التجارية لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها ان زيادة حجم التداول قد تؤدي الى زيادة الطلب على الاحتياطي النقدي حيث يحتاج البنك المركزي الى احتياطي كاف لدعم المعاملات المالية . (الامام والخزعلي ، 2017 : 117)

ثانياً : علاقة احتياطات البنك المركزي في مؤشر حجم السوق: ان تأثير البنك المركزي على الاحتياطات من خلال هذه الوسيلة يكمن في رفع او تخفيض نسبة الاحتياطي مقابل الودائع التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي ففي ظل الركود والكساد يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي التي يفرضها على المصارف مما يؤدي الى زيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع ويترتب على ذلك زيادة العرض النقدي في المجتمع ويؤدي الى خفض اسعار الفائدة ومن ثم يزداد الاستثمار ومن ثم مستوى الطلب الكلي والعكس في ظل التضخم يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية برفع نسبة الاحتياطي (شايب ، 2012 : 13)

المبحث الثالث

تحليل وقياس أثر المؤشرات المالية في احتياطات البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2023)

يعد الاحتياط الاجنبي احد ادوات السياسة النقدية الكمية ، ولذلك فان البنك المركزي قد وضع متطلبات جديدة الهدف منها تلبية احتياجات السياسة النقدية في اقتصاد السوق من خلال ضبط كمية السيولة العامة للتأثير على مضاعف الائتمان ، وقد نصت المادة (29) من قانون البنك المركزي العراقي لقانون رقم 56 لعام 2004 والتي تتضمن (يطلب البنك المركزي العراقي من المصارف تنفيذ السياسة النقدية للعراق وبمقتضى اللوائح المنظمة في هذا الشأن ، ان تحتفظ باحتياطي في شكل ارصدة نقدية أو ودائع لدى البنك المركزي العراقي ويتم الاحتفاظ باحتياطي بمثل هذا الاحتياطي في نهاية اليوم خلال الفترات الزمنية التي يحددها البنك المتعلقة بنوع وحجم ومواعيد استحقاق ودائع المصارف والاموال المقترضة وغيرها من الخصوم التي يجوز للبنك المركزي ان يحددها ، ولا يسمح للمصارف في اي وقت القيام بعمليات السحب على المكشوف على حسابات الاحتياطي ، وتحتفظ كافة المصارف بنفس المستويات من متطلبات الاحتياطي المحدد لكل فئة من فئات الخصوم فيجوز لها الحصول على تعويض مالي مقابل ذلك) .

لقد حدد البنك المركزي العراقي نسبة الودائع الخاضعة للاحتياط الاجنبي 25% من رصيد الودائع سواء كانت تلك الودائع بالعملة المحلية أو الاجنبية علما ان المصرف يلتزم بالاحتفاظ على 20% من الودائع الخاضعة للاحتياط الاجنبي في البنك المركزي بالإضافة الى احتفاظ المصرف ب 5% من الودائع الخاضعة للاحتياطي في خزائنه كموجود نقدي واذا ما اخفق المصرف بالاحتفاظ باحتياطي يساوي نسبة الاحتياط الاجنبي فانه يدفع غرامة بمقدار الفائدة على الائتمان للبنك المركزي مضافا اليها ما نسبته 5% على المبلغ الذي يكون متوسط الاحتياط الاجنبي بشكل فعلي اقل من متطلبات الاحتياط الاجنبي ، وتم فرض هذه الغرامة من قبل البنك المركزي على حساب المصرف الجاري في اي وقت في الشهر الذي يلي مدة الاحتفاظ بالاحتياط الاجنبي ، اما اذا تحقق على المصرف غرامات عن العجز في التلبية لشهرين على التوالي فان البنك المركزي يكون تدخله رقابيا لغرض معالجة مشاكل السيولة في توقيت مناسب تدريجا

(البنك المركزي العراقي ، اللائحة التنفيذية بالاحتياطي الاجنبي للمصارف) ، والجدول التالي يبين نسبة الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة 2004 _ 2023 .)

اولاً: متغيرات البحث

جدول (1) متغيرات البحث

الرمز	المؤشر	الدلالة
X1	مؤشر حجم التداول	متغيرات مستقلة
X2	مؤشر السوق المالي	متغير تابع
Y1	الاحتياطي الاجنبي	متغير تابع

المصدر: من عمل الباحثة

جدول (2) بيانات متغيرات البحث

السنوات	X1 حجم التداول (مليون دينار)	X2 مؤشر السوق المالي (نقطة)	مؤشر الاحتياطي الاجنبي 1Y (مليون دينار)
2004	5187	44	10109000
2005	7307	46	17846000
2006	3305	25	26158000
2007	4949	35	38375000
2008	13667	58	58958000
2009	42635	101	52224000
2010	50218	101	59263000
2011	42561	136	71119000
2012	893825	125	81312000
2013	2840220	113	90097000
2014	898316	92	76973000

63435000	731	456180	2015
53106000	649	426788	2016
57893000	581	386879	2017
76017000	510	232681	2018
79918000	510	164592	2019
78293000	508	236818	2020
92526000	504	211364	2021
140086000	502	204258	2022
145257000	507	689600	2013

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات احصائية لسنوات متفرقة وللمدة (2004 - 2023).

ثانيا: اختبارات سكون السلاسل الزمنية للبحث

جدول (3) اختبار سكون السلاسل الزمنية وفق اسلوب (PP) UNIT ROOT TEST TABLE

At Level		Y	X1	X2
المستوى الاصلي	With Constant t-Statistic	-0.241	-2.584	-1.045
	Prob.	0.917	0.113	0.715
		No	no	no
	With Constant & Trend t-Statistic	-1.198	-2.549	-2.679
	Prob.	0.882	0.304	0.254
		No	no	no
	Without Constant & Trend t-Statistic	1.866	-2.008	0.108
	Prob.	0.981	0.045	0.705
		No	**	no
الفرق الاول At First Difference		d(Y)	d(X1)	d(X2)

With Constant	t-Statistic	-3.132	-5.838	-5.048
	Prob.	0.042	0.000	0.001
		**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.024	-6.216	-4.836
	Prob.	0.153	0.001	0.006
		No	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.716	-6.002	-4.631
	Prob.	0.010	0.000	0.000
		***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. And (no) Not Significant

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

يظهر الجدول اعلاه ان معظم المتغيرات غير ساكنة عند المستوى الاصيلي لها وتصبح المتغيرات ساكنة عند اخذ الفرق الاول لها حسب اختبار PP وفي جميع المعادلات الثلاث، مع الاتجاه العام، اتجاه عام وثابت، ومعادلة بدون اتجاه ولا ثابت، عند مستوى 5%.

جدول (4) اختبار سكون السلاسل الزمنية وفق اسلوب (ADF) UNIT ROOT TEST TABLE

المستوى الاصيلي At Level		Y	X1	X2
With Constant	t-Statistic	-0.241	-2.601	-1.168
	Prob.	0.917	0.110	0.666
		No	no	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.198	-2.556	-2.637
	Prob.	0.882	0.301	0.270
		No	no	no
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.866	-2.037	-0.096

	Prob.	0.981	0.043	0.638
		No	**	no
الفرق الاول At First Difference		d(Y)	d(X1)	d(X2)
With Constant	t-Statistic	-3.163	-4.583	-4.690
	Prob.	0.040	0.002	0.002
		**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.115	-4.435	-4.541
	Prob.	0.133	0.013	0.011
		No	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.747	-4.714	-4.607
	Prob.	0.009	0.000	0.000
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. And (no) Not Significant

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

يظهر الجدول اعلاه ان معظم المتغيرات غير ساكنة عند المستوى الاصيلي ، وتصبح معظم المتغيرات ساكنة عند اخذ الفرق الاول لها حسب اختبار ADF وفي جميع المعادلات الثلاث، مع الاتجاه العام، اتجاه عام وثابت، ومعادلة بدون اتجاه ولا ثابت، عند مستوى 5%.

وبناء على اختبارات السكون وفق اسلوب PP واسلوب يفضل استخدام منهجية ARDL لتقدير العوامل المالية المؤثرة في الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة 2004-2023، وتم توليد بيانات ربع سنوية من المتغيرات، لان اسلوب ARDL يحتاج عدد مشاهدات كبير نسبيا.

ثالثا: توظيف منهجية

ARDL لتحديد اثر المتغيرات المالية في الاحتياطي الاجنبي

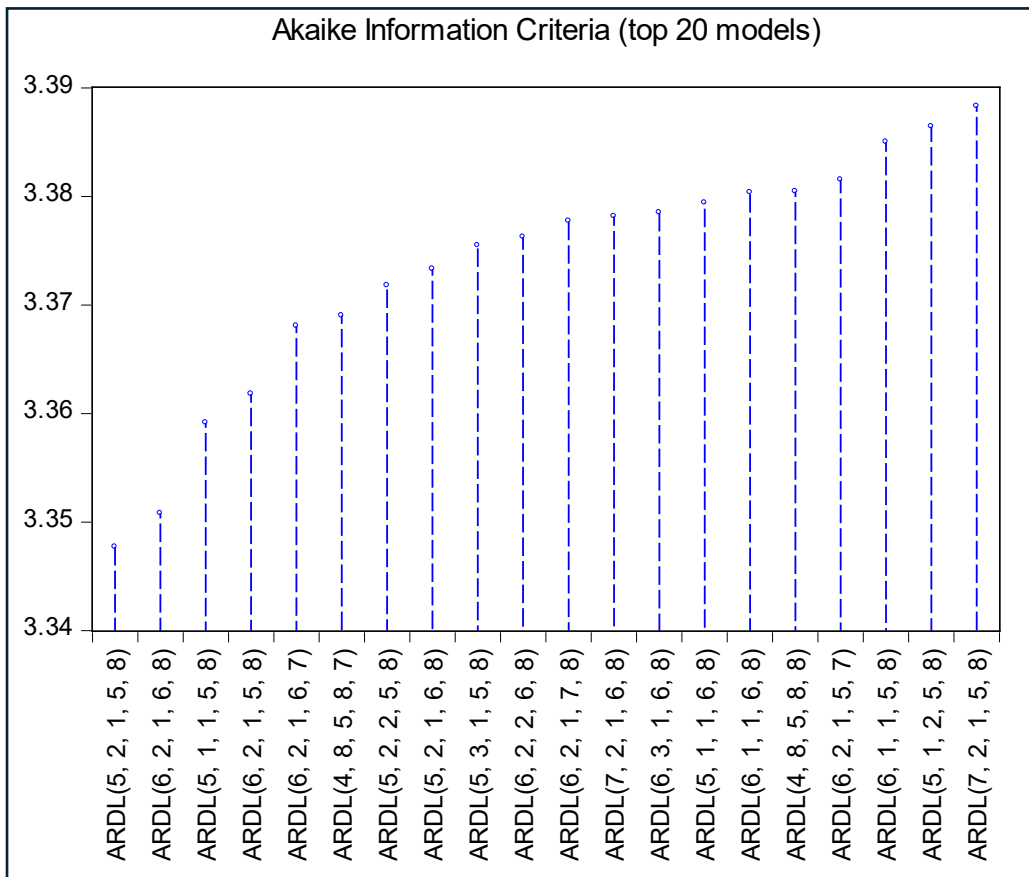
1-تقدير نموذج ARDL الاولى

جدول (5) التقدير الاولي لمعادلة الاحتياطي الاجنبي

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Maximum dependent lags: 8 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (8 lags, automatic): X1 X2				
Fixed regressors: C @TREND				
Selected Model: ARDL(5, 2, 1, 5, 8)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	1.250459	0.103775	12.04967	0.0000
Y(-2)	-0.162346	0.143512	-1.131234	0.2639
Y(-3)	-0.021453	0.121363	-0.176766	0.8605
Y(-4)	-0.509176	0.149238	-3.411826	0.0014
Y(-5)	0.285708	0.107682	2.653265	0.0110
X1	0.003166	0.000911	3.475597	0.0011
X1(-1)	-0.006575	0.001655	-3.973599	0.0003
X1(-2)	0.001561	0.001164	1.341615	0.1865
X2	0.005673	0.005313	1.067800	0.2913
X2(-1)	-0.017928	0.005214	-3.438600	0.0013
C	-1.081210	0.715264	-1.511623	0.1376
@TREND	0.276997	0.043095	6.427657	0.0000
<u>R-squared</u>	<u>0.999101</u>	Mean dependent var	74.51006	
Adjusted R-squared	0.998581	S.D. dependent var	29.77779	
F-statistic	1922.529	Durbin-Watson stat	1.787929	
<i>Prob(F-statistic)</i>	<i>0.000000</i>			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

من الجدول اعلاه والشكل التالي نجد ان تم اختيار نموذج $ARDL(5, 2, 1, 5, 8)$ لانه يحقق أفضل فترة ابطاء حسب معيار اكاكي للمعلومات AIC Akaike info criterion، وتظهر النتائج ان معامل التحديد بلغ 99% مما يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 99% من التغيرات الحاصلة في الاحتياطي الاجنبي خلال مدة البحث، كما اختبار F معنوي عند مستوى اقل من 5%.



شكل (1) اختيار أفضل فترة ابطاء لمعادلة الاحتياطي الاجنبي

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

2-اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود

جدول (6) نتائج اختبار الحدود

ARDL Bounds Test				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	k		
F-statistic	9.665843	4		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	3.03	4.06		
5%	3.47	4.57		
2.5%	3.89	5.07		
1%	4.4	5.72		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

تتبين من نتائج الجدول اعلاه ان F المحسوبة والبالغة (9.66) هي أكبر من F الحرجة عند جميع مستويات المعنوية، مما يعني هناك تكامل مشترك بين الاحتياطي الاجنبي في العراق والعوامل المحددة له خلال مدة البحث.

3-تقدير نموذج الاجل الطويل ومعامل تصحيح الخطأ

جدول (7) نتائج معامل تصحيح الخطأ والاجل الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: Y				
Selected Model: ARDL(5, 2, 1, 5, 8)				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.407266	0.091816	4.435674	0.0001
D(Y(-2))	0.244921	0.080411	3.045846	0.0039
D(Y(-3))	0.223468	0.079877	2.797653	0.0075
D(Y(-4))	-0.285708	0.107682	-2.653265	0.0110
D(X1)	0.003166	0.000911	3.475597	0.0011
D(X1(-1))	-0.001561	0.001164	-1.341615	0.1865
D(X2)	0.005673	0.005313	1.067800	0.2913
D(@TREND())	0.276997	0.043095	6.427657	0.0000
<i>CointEq(-1)</i>	<i>-0.156808</i>	<i>0.039181</i>	<i>-4.002111</i>	<i>0.0002</i>
Cointeq = Y — (-0.0118*X1 -0.0782*X2 + 0.1378*X3 1.7665*@TREND)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.011785	0.002932	-4.019026	0.0002
X2	-0.078154	0.013737	-5.689511	0.0000
C	-6.895137	4.161236	-1.656992	0.1045
@TREND	1.766479	0.392498	4.500604	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

حسب نتائج معادلة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL نجد ما يلي:

1. ان معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ سالب ومعنوي عند مستوى اقل من 5% وهو يؤكد وجود علاقة توازنه طويل الاجل بين الاحتياطي الاجنبي والعوامل المؤثرة فيه خلال مدة البحث ، كما معلمة تصحيح الخطأ والبالغة (-0.156) تبين فترة العودة الى التوازن في الاجل الطويل .
2. ان معظم معاملات الاجل القصير (المعاملات التي تحمل الحرف D) هي معنوية عند مستوى 5% وهي تؤكد وجود تأثير معنوي قصير الاجل للمتغيرات المستقلة على الاحتياطي الاجنبي في العراق.
3. جميع معاملات الاجل الطويل Long run معنوية احصائيا مما يؤكد صحة اختيار المتغيرات المؤثرة المالية على الاحتياطي الاجنبي في العراق.
4. هنالك تأثير عكسي لمتغير حجم التداول على الاحتياطي الاجنبي، اذ ان زيادة حجم التداول بمقدار واحد يقود الى تخفيض الاحتياطي بمقدار (0.011) وحدة وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%.
5. هنالك تأثير عكسي لمتغير مؤشر السوق المالي على الاحتياطي الاجنبي، اذ ان زيادة حجم التداول بمقدار واحد يقود الى تخفيض الاحتياطي بمقدار (0.078) وحدة وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%.
6. كما تظهر معلمة الاتجاه العام TREND في الاجل الطويل وجود نمو سنوي متزايد بمقدار (1.76) في الاحتياطي الاجنبي وهذا النمو معنوي عند مستوى 5%.

رابعا: اختبارات صحة منهجية

1- اختبار الارتباط الذاتي وفق طريقة LM

جدول (8) اختبار للارتباط الذات LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.576741	Prob. F(2,43)	0.5660
Obs*R-squared	1.880956	Prob. Chi-Square(2)	0.3904

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

يظهر الجدول اعلاه نتائج اختبار LM وحسب معطيات الاختبار يتم قبول فرضية العدم لان احتمالية الاختبار أكبر من 5% مما يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي نموذج ARDL.

لثبات التجانس للتباين ARCH 2- اختبار

جدول (9) اختبار ثبات تجانس التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.164991	Prob. F(1,69)	0.6859
Obs*R-squared	0.169369	Prob. Chi-Square(1)	0.6807

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

يظهر الجدول اعلاه نتائج اختبار ARCH وحسب معطيات الاختبار يتم قبول فرضية العدم لان احتمالية الاختبار أكبر من 5% مما يعني خلو النموذج من عدم ثبات تجانس تباين الخطأ ل نموذج ARDL

3- اختبار رمزي RESET لسوء التوصيف الدالي

جدول (10) اختبار RESET لسوء التوصيف

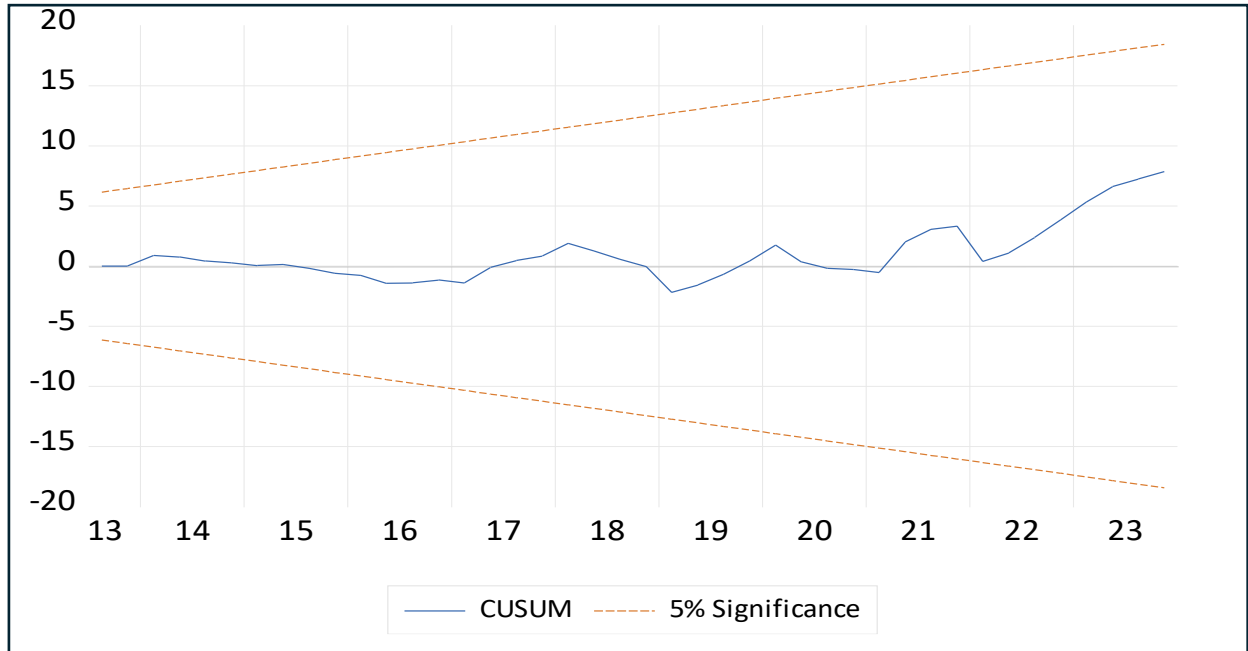
Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: Y Y(-1) Y(-2) Y(-3) Y(-4) Y(-5) X1 X1(-1) X1(-2) X2 X2(-1)			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.987477	44	0.3288
F-statistic	0.975111	(1, 44)	0.3288

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

يظهر الجدول اعلاه نتائج اختبار Ramsey وحسب معطيات الاختبار يتم قبول فرضية العدم لان احتمالية الاختبار أكبر من 5% مما يعني خال من مشكلة سو التوصيف الدالي لنموذج ARDL.

4- اختبار استقراريه معادلة الاحتياطي الاجنبي وفق منهجية ARDL

• اختبار معاودة البواقي CUSUM

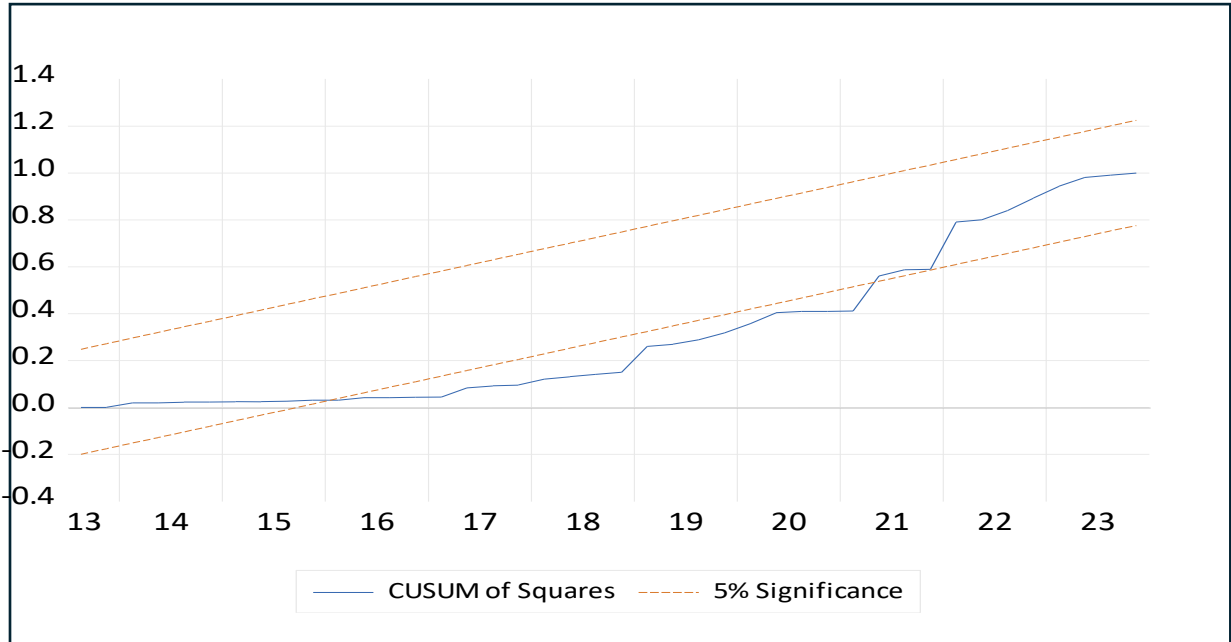


الشكل (2) اختبار معاودة البواقي

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

نلاحظ من الشكل الاول ان بواقي المعادلة المقدرة مستقرة، لان الخط الازرق ضمن حدود الثقة المقدرة

• اختبار مربع معاودة البواقي CUSUM of square



الاصدار الثاني عشر

الشكل (3) مربع معاودة البواقي CUSUM

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

نجد من الشكل الثاني لمربع معدل البواقي وجود عدم استقرار لبواقي معادلة الاحتياطي الاجنبي، وخلال السنوات من منتصف 2015 لغاية نهاية 2020 وهذه السنوات شهدت ضغط كبير على الاحتياطي الاجنبي في العراق بسبب انخفاض اسعار النفط والحرب على الارهاب وكذلك موجة تداعيات جائحة كورونا 19. ونلاحظ بعد هذه الفترة حصول استقرار في المعادلة المقدره.

أولاً : الاستنتاجات

أفرزت البحث العديد من الاستنتاجات والتي يمكن ان تسهم في اثناء الجانب المعرفي يمكن عرضها على النحو الاتي :

1. إنَّ الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على النفط في صادراته، اذ يشكل نحو (97%) من صادراته، وبهذا يتأثر الاحتياطي الأجنبي في أسعار النفط في الارتفاع والانخفاض.
2. تؤدي المؤشرات المالية دوراً مهماً و أساسياً في التأثير على احتياطات الاجنبية للبنك المركزي العراقي.
3. ان الاحتياطات الاجنبية كلما كانت بحجم أكبر تعطي مرونة أكبر من قبل الحكومة في استخدام جزء منها في السلطة النقدية للاستثمارات المحلية التي تؤدي الى زيادة التشغيل والانتاج الموجه نحو الصادرات مما يحسن من القدرة التنافسية الذي يعكس على ميزان المدفوعات، كما ان زيادة الحساب الجاري والرأسمالي تسهم في زيادة تراكم الاحتياطات الاجنبية
4. شهدت المدة (2004-2023) تقلبات كبيرة في الاحتياطي الأجنبي نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، لكن يبقى النفط هو العامل الحاسم في تشكيل حجم الاحتياطي، مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية.

ثانياً : التوصيات

- 1- ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير ورئيس على النفط لذلك يجب معرفة مدى كفاية الاحتياطات الاجنبية للتحوط والحذر من الصدمات الخارجية، لأنها تنعكس بصورة مباشرة على الانتاج
- 2- وضع الاستراتيجيات للمحافظة على قيمة هذه الاحتياطات عند مستوياتها المستهدفة، مع الأخذ بالاعتبار العلاقة التي تربطها بالمؤشرات المالية (حجم التداول - حجم السوق) وقياس مدى تأثيرها على الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي
- 3- يجب على البنك المركزي وضع متطلبات جديدة الهدف منها تلبية احتياجات السياسة النقدية في اقتصاد السوق من خلال ضبط كمية السيولة العامة للتأثير على مضاعف الائتمان.
- 4- ضرورة تنوع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والسياحة، لضمان استقرار احتياطي البنك المركزي

المصادر

اولاً: المصادر العربية

1. الرسائل والاطاريح

- أ- الجبوري، باسم حسن إسماعيل إبراهيم، فصلية الأدوات غير التقليدية للبنك المركزي في تمويل عجز الموازنة، تجارب دولية مع الإشارة للعراق مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2022
- ب- سليم، رشيد عبود، اثر سعر الصرف في المؤشرات العامة لأسعار الأسهم -دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005-2011، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، 2014

2. المجلات والدوريات

- أ- الامام، صلاح الدين محمد امين والخزعلي، رقية عبد الخضر شنيث، 2017، تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013، بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، العدد 41، العراق
- ب- زايري بلقاسم، إدارة الاحتياطات وتميل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 41، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، 2008،
- ت- شايب، محمد (2012) تأثير النفود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية
- ث- مركز الإحصاء ScAD، دليل المؤشرات الإحصائية، ادلة المنهجية والجودة، دليل رقم 9، أبو ظبي، 2016

3. الكتب والمراجع

- أ- الخطيب، محمد محمود، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- ب-الصفحي، حسين عبد اللطيف (2017)، السياسات المالية والنقدية، القاهرة، دار الفتح للطباعة والنشر
- ت-الطاهر، عبد الله والخليل، موفق علي، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004
- ث-سعيد، عبد السلام لفتة، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، ط1، 2013
- ج- شافعي، محمود (2017)، السياسات النقدية والمالية وعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، الإسكندرية، دارالمكتبة الجامعية
- ح- ضرار العتيبي وزملائه، الأساس في علم الاقتصاد، دار الياوزي العلمية للنشر والتوزيع، 2018،
- خ- وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، طبعة أولى، 2010

ثانياً: المصادر الأجنبية

- 1- Tromben r.(2018) Introduction aux indicateurset indicateurs demograp niques , Commission economique pour Iameriquelatin(CEBAL) , nation unies,
- 2- Monetary And economic department, Reserve management and Fxinter vennion Bisper, no04, 2019.
- 3- -Ross, Peters and Milton H . Marqui's, Mony and Capital Markets Tenth Edition, McGraw, Hill Companies, new York , 2009